

باسم عبد الرحمن ، الحجرف: التعليم في خطر... هو مستقبل الكويت ولا يجب أن يخضع للأهواء ،

16- نوفمبر – 2013 : <http://www.alraimedia.com/Articles.aspx?id=466153>

أعلن وزير التربية والتعليم العالي الدكتور نايف الحجرف، أنه يقر برداءة مخرجات التعليم العام في البلاد، من منطلق أنه ولي امر أولاً قبل ان يكون وزيراً، معترفاً في الوقت عينه بالحاجة الى خبرات عالمية في وضع المناهج، مع التأكيد على وجود طاقات وخبرات كويتية، هي مفخرة لوزارة التربية والتعليم والمسيرة التعليمية¹.

وأعاد الحجرف خلال استضافته في برنامج لقاء الراي» التلفزيوني الليلة قبل الماضية، إلى الأذهان، التقارير العالمية التي تؤكد ان التعليم بالكويت في خطر، معتبرا أن من الصعوبة بمكان أن نحدث تغييرا في المنظومة التعليمية بين ليلة وضحاها أو خلال 5 سنوات، مشددا على أن التعليم هو مستقبل الكويت الذي لا يجب ان يخضع للاهواء²، في حين أن مرجعية المسيرة التربوية، هو دستور الكويت واستراتيجية الوزارة وتوصيات المؤتمر الوطني للتعليم.

وأعلن الوزير الحجرف أن «الغرس سيكون في المرحلة الابتدائية، حيث سيتم في العام الدراسي المقبل تغيير مناهج تلك المرحلة، بعد أن نكون انتهينا من معاييرها»، لافتا إلى أن المعيار الوطني يحدد بعد كل مرحلة دراسية، ما إذا كان الخريج قادرا على تلبية متطلبات علمية بمعايير عالمية.

وقال أن «وزارة التربية لديها 60 الف معلم، لكن لسنا مجتمعاً ملائكياً وتبقى هناك حالات شاذة»، مشيراً إلى العودة إلى نظام الإعارة القائم على التعاون بين «التربية» مع الوزارات في دول أخرى، مشدداً على أن «التربية» تقوم بدور كبير وبحاجة لدعم الأسرة والمجتمع، لتحقيق مخرجات تعليمية تقود الى المستقبل.

وفي شأن التأخر في إنجاز جامعة الشدادية، أعلن الحجرف العمل على وضع بدائل مختلفة لعدم الانتقال إليها، احدها خلق نظام جامعة الكويت بأكثر من مكان، لافتا إلى أنه خلال 2018 لن تكون هناك جامعة الشدادية ولا جامعة الكويت، لأن ديوان المحاسبة اوقف جميع مشاريع الجامعة، معرباً عن الحاجة لقانون أشمل لفتح الباب أمام إنشاء جامعات حكومية جديدة.

وفي ملف التعليم الخاص، ثمن الوزير مساهمة التعليم الخاص في المجال التربوي، لأنه استثمار طويل الأمد، كاشفاً أن شركة بريطانية تقوم بتشخيص وضع المدارس الخاصة بكافة أنظمتها، لربط الرسوم الدراسية في قطاع التعليم الخاص بحجم الاستثمار فيه، وفيما يلي نص اللقاء:

- نقدر مساهمة التعليم الخاص في مجال التعليم لأنه استثمار طويل الأمد
- شركة بريطانية تقوم بتشخيص وضع المدارس الخاصة بكل أنظمتها
- نحن بحاجة لقانون أشمل لفتح الباب أمام إنشاء جامعات حكومية جديدة
- طالب الابتدائية يدرس 17 مادة وهو عدد كبير لأنها مرحلة تشكيله
- «المجلس الأعلى» مرجعية المعايير والوزارة المنفذة و«المركز الوطني» المراقب
- ثمة حاجة إلى خبرات عالمية في وضع المناهج وهناك طاقات وخبرات كويتية
- لا يمكن أن نحدث تغييراً في المنظومة التعليمية بين ليلة وضحاها
- نعمل على بدائل لعدم الانتقال لمدينة الشدادية أحدها فروع لجامعة الكويت
- خلال 2018 لن تكون هناك جامعة الشدادية ولا جامعة الكويت!
- سنختبر في مارس المقبل نظاماً آلياً للقبول بحيث يقدم الطالب أوراقه إلكترونياً ويضع الخيارات
- الجهاز الوطني للاعتماد الأكاديمي يضع معايير الاعتراف بالشهادات الجامعية الخارجية
- كيف نقبل من مهندس خريج جامعة غير موجودة أو غير معترف بها أن يكون أميناً على بناء أو

جسر مثلاً؟

- وزارة التربية لديها 60 ألف معلم لكن لسنا مجتمعاً ملائكياً وتبقى هناك حالات شاذة
- سنعيد نظام الإعارة القائم على التعاون بين «التربية» مع الوزارات في دول أخرى
- «التربية» بحاجة لدعم الأسرة والمجتمع لنحقق مخرجات تعليمية تقود إلى المستقبل

• ما مستقبل التعليم في برنامج عمل الحكومة؟

-وزارة التربية تضم نحو نصف مليون طالب و120 الف موظف، اي انها وزارة سيادية تعنى بأهم عنصر في المجتمع، لأن ابناءنا الطلبة عماد الحاضر والمستقبل، ولذا فان التفاعل مع قرارات الوزارة والاهتمام المجتمعي، ملاصق تماما لما تقوم به. ولكن الوزارة ان كانت معنية بالدرجة الاولى بقيادة ملف المنظومة التربوية، إلا انها لا تستطيع تحقيق كل ما نصبو اليه في تطوير وارتقاء الكويت.

نحن نتحدث عن مسيرة تربوية امتدت لمئة عام. فاول مدرسة نظامية بالكويت كانت عام 1912، وخلال هذه الفترة كان هناك جهد كبير بذل، لكن ما زلنا نطمح الى الافضل. لذا فلا يختصر عمل الوزارة في برنامج عمل الحكومة الذي قدمنا من خلاله قانون التعليم الخاص، الذي سينظم عمل المدارس الخاصة ويحدد العلاقات مع الوزارة.

• ألا يوجد قانون للتعليم الخاص من قبل؟

-هناك قرارات وزارية ترتب هذه العلاقة، لكن القانون سيكون له شمولية ورقابة أكبر، ونحن نقدر مساهمة التعليم الخاص في مجال التعليم لأنه استثمار طويل الامد.

• ما النواقص التي تراها في التعليم الخاص حالياً؟

-لكون وزارة التربية معنية بشكل مباشر في رقابة ومتابعة مدارس التعليم الخاص، ولتكون الدراسة اكثر شمولية، تم الاستعانة بشركة بريطانية قامت بمشاريع مشابهة في دول مجلس التعاون، وبدأت عملها في مارس الماضي، ويفترض ان تقدم تقريرها النهائي بنهاية العام، لتشخيص وضع مدارس التعليم الخاص بكافة انظمتها، وايجاد آلية للرقابة الفاعلة للوزارة، تضمن نوعية المعلمين وجودة المخرجات، وتربط الرسوم الدراسية بحجم الاستثمار في هذا القطاع. مسودة القانون الذي تقدمت به الحكومة تمت مراجعته والاخذ بملاحظات بعض المدارس، وارسلت مسودة القانون للفتوى والتشريع، التي قامت بإرسال نسخة منه لوزارات العدل والشؤون وديوان الخدمة المدنية، لأخذ رأيهم ونحن ننتظر ردودهم للفتوى والتشريع.

ايضا هناك قانون الجامعات الحكومية، فقانون 66/29 هو المنظم للتعليم العالي وانشاء مجلس التعليم العالي وجامعة الكويت، فنحن بحاجة لقانون اشمل لفتح الباب امام انشاء جامعات حكومية.

• مجمل ما طرح في برنامج عمل الحكومة مختص بقوانين، فلماذا لم يتم طرح بناء جامعات جديدة؟

-نحن تحدثنا عن أولويات بالاتفاق مع مجلس الأمة، أما فيما يتعلق بالجامعات فان جامعة الكويت كان لها جزء في البرنامج لتطوير المواقع الحالية واستكمال مواقع مدينة صباح السالم الجامعية.

• ماذا بشأن تطوير مناهج التعليم؟

-إذا عدنا لفربراير 2012 وهو تاريخ تولي الوزارة، وجدت مجموعة كبيرة من المشاريع لا تقل عن 29 مشروعاً ضمن خطة التنمية في مختلف القطاعات، وكنا نحتاج لبرنامج للتنسيق بين هذه المشاريع، فتمت إعادة تبويبها الى 6 مشاريع أساسية، اطلقنا عليه البرنامج المتكامل لتطوير التعليم. وهذا البرنامج يؤكد ان هناك مرجعية للمسيرة التربوية مستمدة من دستور الكويت واستراتيجية وزارة التربية 225/2025 وتوصيات المؤتمر الوطني للتعليم عام 2008.

من ضمن محاور البرنامج معايير المناهج الوطنية، لايجاد معيار لقياس مخرجات المناهج التربوية.

• هل كانت المناهج توضع دون معيار؟

-كان يوضع منهج لكل مادة في السابق، لكن هذه المناهج يجب ان تكون وفق معايير نسعى لتطبيقها، ومن ضمن هذه المشاريع ندوة عقدت في نوفمبر لاستعراض إطار المنهج الوطني العام في الكويت. وقد بذل فيه جهد كبير وقد حرصنا على وجود المعنيين في هذه الندوة لوضع المظلة الشاملة التي تنبثق منها المعايير الوطنية لكل منهج، فميزة المعيار انه يحدد بعد كل مرحلة دراسية، انه يجب ان يكون خريج السنة الخامسة الابتدائية، قادراً على تلبية متطلبات لمقارنتها بمعايير عالمية، لنعرف مستوى الطالب الكويتي مع اقرانه في نفس الصف بدول العالم، بعد ان لاحظنا الشكوى من رداءة مخرجات التعليم العام.

• أنت تقر برداءة مخرجات التعليم العام؟

-بالتأكيد، فانا ولي امر قبل ان اكون وزيراً، فنحن جزء من هذه المنظومة والارتقاء بالمناهج الحديثة لا يأتي من فراغ، فطالب المرحلة الابتدائية يدرس 17 مادة، وهو عدد كبير وهي مرحلة مهمة لأنها تشكل الطالب. والمعايير الموضوعية- حتى لا تكون العملية التعليمية خاضعة لمزاجية او عرضة لاهواء وزير او وكيل لأنه مستقبل الكويت، ولكي نحسن هذه المعايير- فان مرجعيتها ستكون من خلال المجلس الاعلى للتعليم، ووزارة التربية هي المنفذة ويكون المركز الوطني لتطوير التعليم هو المراقب لتنفيذ الوزارة لذلك.

• نسمع دوماً ان القطاع التربوي سييس، فمن الذي يضع المناهج الدراسية؟

-قطاع المناهج والبحوث في وزارة التربية، وهناك فرق كثيرة يعمل كل منها في مجاله بمشاركة التواحيه الفنية. واعتقد اننا بحاجة الى خبرات عالمية في وضع المناهج، فنحن نستعين بالبنك الدولي، وهناك طاقات وخبرات كويتية مفخرة لوزارة التربية، نشكرهم على جهودهم، لكن لا يمنع ذلك من الاستعانة بالخبرات العالمية لبلورة المناهج بشكل سليم، لكن اؤكد على اهمية الاطار الوطني للمنهج.

• كيف ننقل العملية التربوية من مزاجية وزير الى منظومة متكاملة، فما هي المعايير الوطنية للمناهج؟

-اهمية النظرة المستقبلية يجب ان تركز على الواقع الحالي، فلدينا دراسات وتقارير عالمية تؤكد

ان التعليم بالكويت في خطر، وكذلك هناك تقرير توني بليير وتقارير جامعة الكويت³، ولا يمكن ان نحدث تغييرا في المنظومة التعليمية بين ليلة وضحاها او حتى خلال 5 سنوات، ولكن لكي نبدأ نحن بحاجة لديمومة هذا النهج، فلا بد من وجود آلية تحكم اتخاذ القرارات المهمة في الميدان التربوي، والتي أوكلت للمجلس الاعلى للتعليم، الذي يضم عددا من الخبرات والكفاءات الوطنية ممن استشعروا أهمية هذا الملف، والمناهج التعليمية بدورها تعرض على هذا المجلس لاعتمادها، لأن مرسوم انشاء المجلس منذ 87 يخوله بهذا الدور، وبالتالي نضمن عدم تأثر المنظومة التربوية بفكر شخص، فالتعليم هو مستقبل الكويت الذي لا يجب ان يخضع لاهواء.

• تسلمت وزارة التربية في فبراير 2012، فمتى نصل للمرحلة المطلوبة في العملية التعليمية؟

-انت وضعت القطار على السكة والبرنامج المتكامل لتطوير التعليم الى عام 2018/2017، وفي العام المقبل سنضع المنهج الجديد بالكامل للصف الاول الابتدائي، وتستكمل تباعا في المراحل الاخرى، فالمخرج من دون معيار لن تقيس مخرجاته، وسيتم ترجمة المعايير ضمن المناهج. وفي العام الدراسي المقبل سنغير مناهج المرحلة الابتدائية، بعد أن نكون انتهينا من معايير هذه المرحلة، وفي عام 2018 /2017 سنستكمل معايير وطنية للتعليم ومناهج جديدة، منها رخصة المعلم في 1 يناير 2015 وادارة مدرسية متطورة، والمهم ألا نستعجل النتائج.

• متى ستشعر الناس بنتائج ذلك؟

-سيكون الغرس في المرحلة الابتدائية، وبالتالي نستطيع قياس نتائج هذه المرحلة، لنحدد مستوى الطالب في المواد اضافة الى آلية القياس المستمر للمركز الوطني لتطوير التعليم، لنضمن عدم انحراف

بالاهداف، ولا نستطيع ان نقول ان الطالب حقق مستويات عالية، لأنها خبرات تراكمية، لكن في التعليم الابتدائي نحتاج لتوفير معلومة ومعرفة ومهارة، لايجاد تكوين متكامل لشخصية الطالب.

• جامعة الشدادية والمدينة الجامعية بصباح السالم متى ينتهي ملف التسويق بخصوصهما؟

- ما حدث انه في القانون 2004/ 30 لانشاء المدينة الجامعية في الشدادية، التي اصبح اسمها مدينة صباح السالم الجامعية، نص على ان العمل ينتهي في 2014، واول كلية بدأ انشاؤها في فبراير 2011، وانا سعيد بقيام الاخ مرزوق الغانم وعدد من النواب بعمل جولات ميدانية، كان اولها مدينة صباح السالم الجامعية، واطلعوا على امور كثيرة تتعلق بالمشروع، الذي عانى من امور كثيرة منها اعادة النظر في مسألة قوة الاستيعاب الطلابية.

كلية الهندسة اول كلية تنتهي انشائها المفترض في 2016، وهي بحاجة لمقيم خارجي لتقييم مدى تأثره بالحريق الذي اندلع بالصيف، لتحديد وقت الانتهاء من انشاء، وفي 2016 لن يستطيع طالب كلية الهندسة الانتقال الى هناك، لأنها ستكون مبنى يحتاج الى كثير من خدمات والبنى التحتية، ونحن نعمل على وضع بدائل مختلفة لعدم الانتقال لمدينة الشدادية، احدها خلق نظام جامعة الكويت بأكثر من مكان.

• متى ممكن ان نرى مشروع جامعة الشدادية؟

- ندرس عمل خطوة سنقدمها لمجلس الامة، لأنه خلال عام 2018 لن تكون هناك جامعة الشدادية ولا جامعة الكويت، لأن ديوان المحاسبة اوقف جميع مشاريع جامعة الكويت بالمواقع الحالية، بسبب ان المفترض ان تكون الجامعة عام 2014 في الشدادية، لأن الديوان ينظر للامور من الناحية القانونية والاقتصادية.

• لماذا توجد لدى الحكومة ازمة في الالتزام بالتوقيت؟

-إيكال مشروع الشدادية الى جامعة الكويت كان خطأ كبيرا، لأنها ليست متخصصة بالمقاولات، وهذا المشروع حيوي وضخم ومهم جدا، وايكال بناء المشروع لم يكن قرارا صائبا، لكن نحن اليوم امام عمل مستمر، لكن بالمقابل يجب النظر الى الجدول الزمني للانجاز، وحتى عملية الانتقال الى الشدادية لن تكفيها سنة، وفي عام 2016 ستكون الهندسة أول كلية يتم الانتهاء منها انشائياً.

• تأخر جامعة الشدادية يزيد من ازمة توفير المقاعد فهل ازمة القبول هي ازمة مقاعد ام نسب؟

-أزمة القبول او اي ازمة ان تم التعامل معها بطريقة صحيحة يتم التغلب عليها وهناك لجنة لتنسيق القبول برئاسة وزير التعليم العالي وجميع الهيئات المعنية، وتقوم اللجنة بتسلم البيانات من التربية عن المتوقع تخرجهم في الثانوية، وعلى هذه الهيئات ان تحدد احتياجاتها في الطلاب للعام الجديد، ويتم توزيع الارقام للالتزام بالحد الأدنى من النسب، وفقا للتخصصات وتجتمع اللجنة بشكل شهري لتحديد مواعيد التقديم.

اليوم نحن بصدد وضع نظام آلي بشأن القبول المركزي، بحيث ان يقدم الطالب اوراقه في جهة واحدة الكترونيا، ويضع الخيارات، وبناء عليها وعلى نسب الدرجات يتم قبوله في هيئة تعليمية. والطالب له الحق في مقعد واحد فمن يقبل في الجامعة الكويت لا يحق له بعثة خارجية مثلا، وهذا النظام سيتيح سهولة تلقي الطلبات، ويتم تغذية النظام من وزارة التربية، ونحن الآن بصدد العمل بهذا النظام، ونسعى لادراج الكليات العسكرية ضمن القبول المركزي. وقد التقينا بنائب رئيس الحرس الوطني الشيخ مشعل الاحمد، ووجدنا منه كل الدعم والتفاعل مع هذا المشروع، الذي يوفر وقت وجهد الطالب والحكومة، ويضمن حصر أعداد الطلاب بالتفصيل، ويمنع الازدواج في القبول، وسيتم اختبار هذه الطريقة في شهر مارس المقبل، وستقوم وزارة التعليم العالي بالذهاب للمدارس، لشرح النظام وارشاد الطلاب بشكل مبكر بعد اجازة منتصف العام الدراسي.

• من الذي يضع معايير الاعتراف بالشهادات الجامعية الخارجية؟

-في السابق كانت وزارة التعليم العالي تعتمد الجامعة وتعترف بها، وتوقف الاعتراف بها الى ان انشئ الجهاز الوطني للاعتماد الاكاديمي وضمان جودة التعليم برئاسة الدكتورة نورية العوضي، وهو يستكمل بقية اجراءات مرسوم انشائه لنقل كل ما يتعلق بالاعتماد الاكاديمي كجهة مستقلة.

• ماذا بشأن مشكلة الاعتراف بجامعة دلون المتحدة البحرينية؟

-جامعة دلون قبل عام 2008 هناك عدد من طلابها تسلموا اعتماد القبول، ثم بعد هذه السنة لم يتم اعتماد اي قبول جديد، لأنه حدثت مشكلة بين الجامعة وجهاز الاعتماد الاكاديمي بمملكة البحرين. وقد اتخذ قرار بايقاف الجامعة وسحب ترخيصها ومعادلة شهادات الخريجين الكويتيين وغير الكويتيين بشكل استثنائي، وسيرسال الاخوة البحرينيون كشفا باسماء الطلاب الى المكتب الثقافي لارسالها لوزارة التعليم العالي.

• نسمع عن شكاوى الاعتراف بجامعات خارجية بين الحين والآخر، كالجامعات الفيليبينية والهندية، فما الحقيقة؟

- في فترة من الفترات لم تكن الآلية واضحة، فمن يتعب ويدرس وفق المعايير الاكاديمية لا يقلق من ذلك، لكن هناك جامعات ذهبت اليها فرق من وزارة التعليم العالي وجدتها اماكن لا ترقى ان تسمى جامعة، وفي احدى الدول قامت حكومتها بارسال رسالة رسمية لوزارة التعليم العالي الكويتية، انه لا يوجد ترخيص باسم جامعة ما.

نحن نتعامل مع نتائج اخطاء حدثت في الماضي، لكن بعد ان تتضح الامور لا يجب ظلم الكويت بتخصصات حيوية، وأن تعتمد شهادات لاشخاص ذهبوا لمثل هذه الجامعات، ولا نقبل المساومة في ذلك. فكيف مثلا نقبل من مهندس خريج جامعة غير موجودة او غير معترف بها ان يكون امينا على بناء او جسر مثلا.

• هل ترى ان هناك أدوارا لبعض المعلمين بها قصور وما دور الوزارة في معالجته؟

-تحية خاصة للمعلمين والمعلمات المخلصين الذين يقومون بدورهم على اكمل وجه، ووزارة التربية لديها 60 الف معلم، لكن لسنا مجتمعا ملائكيا، وتبقى هناك حالات شاذة، لا تمثل الوزارة ولا المعلم المخلص الذي تفانى في عمله واخلاصه لتأسيس الاجيال. اما الحالات التي حدثت فتؤسفنا تماما ولا نقبل بها ولا بد ان نكون صارمين وواضحين تجاهها.

التصرفات غير المقبولة، أنا سعيد انه تم التعامل معها دون الرجوع للوزير، ليدل على ان العمل المؤسسي يجب الا يعتمد على افراد ورفع تقارير بالاجراءات، فالمعلم قدوة ومثال وما لمسناه حالات فردية لا يجب تعميمها على الميدان التربوي الذي يجب ان نطهره من هذه الشوائب.

• لماذا لا تتم الاستعانة بالمعلمين عديمي الجنسية «البدون» بدلا من التعاقد معهم من الخارج؟

-العام الماضي كان آخر عام دراسي فيه تعاقد مع معلمين من الخارج، لأننا سنعيد العمل بنظام الإعارة القائم على التعاون بين وزارة التربية في الكويت مع وزارات التربية في دول اخرى، لتكون الاخيرة مسؤولة عن توفير معلمين وفق الكفاءات والمتطلبات التي نحتاجها، لا ان يذهب فريق لمدة 20 يوما الى هذه الدول

ويختار مئات المعلمين، لنفاجاً ببعض الحالات التي لا تستطيع حتى ان تقف في فصل دراسي وهذا امر غير مقبول.

بالنسبة لتعيين «البدون»، فالاصل في التعيين بالترتيب المواطن، ابناء الكويتيات، البدون، الاشقاء الخليجيون ثم العرب، واليوم لدينا إخوة من غير محددى الجنسية بعد استكمال اوراقهم في «جهاز المقيمين بصورة غير قانونية» ومراسلة ديوان الخدمة المدنية، ويعملون معنا، وهناك 4 او 5 كشوف وقعتها وارسلتها للديوان، الكشف الواحد به اكثر من 100 اسم.

• لماذا لا يتم العمل على رفع الطاقة الاستيعابية للتدريس لتكوييت كافة القطاع؟

-لا توجد لدينا مشكلة في بعض الاعداد، فالمرحلة الابتدائية قد تصل نسبة التكويت الى مئة في المئة، لكن لدينا مشكلة في التخصصات، فلدينا تكدر كبير في مرحلة رياض الاطفال والتربية الاسلامية والاجتماعيات وعلوم الاسرة، وفي الوقت نفسه لدينا نقص كبير في الرياضيات والعلوم والكيمياء والفيزياء والانكليزية والعربية، واحد اسباب عدم التوازن انه كان هناك قرار يلزم ان يكون معلمو وزارة التربية من خريجي التربية والتربية الاساسية، ويلزم العمل بوزارة التربية لمدة لا تقل عن 10 سنوات، مع عدم اعطاء الفرصة للكليات الاخرى، لكن اليوم خريج كلية العلوم بتقدير امتياز يفضل عنه خريج التربية تقديره جيد جدا، لأن الاخير لديه القدرة على التعامل مع الفصل الدراسي وطرق التدريس، اما خريج العلوم فلديه القدرة الاكبر في المحتوى العلمي، لذا فتحنا المجال امام خريج اي كلية لا يقل معدله عن جيد جدا، وان يخضع لبرنامج لا يقل عن 9 اشهر، لاستكمال بعض المهارات التي تؤهله للفصل الدراسي.

• في ما يخص الاداء التعليمي ودور المعلم، لماذا لا يبعد عن الامور الادارية؟

-هذا احد مشاريع البرنامج المتكامل لتطوير التعليم، ويقوم على وجود هيكل اداري جديد للمدرسة وصلاحيات اكثر لمديرها، ولديه 3 مساعدين للشؤون الاكاديمية والادارية والطلابية، لفصل الاعباء الادارية للمعلم، وعدم ارهاقه بهذه الاعباء، وهو مطبق في 50 مدرسة بالكويت، وفي خلال عام سنقيم التجربة.

• وثيقة الثانوية التي تسببت في خروج الطلاب الى ساحة الارادة، هل هذا القرار كان متعسفا؟

-ليس تعسفا فهم ابناؤنا ونحن مؤمنون ان مستقبلهم هو مستقبل الكويت، وكان هناك لقاء جمع بين بعض الطلبة وادارة مكتبي بالوزارة، وقدموا طلباتهم وتحدثوا عن امتحانين بيوم واحد، وهذا لا يوجد. اما الامتحانات المؤجلة فهي مكلفة، ففي امتحانات الفترة الثانية للصف الـ12 كان هناك 7647 طلب امتحان مؤجلاً، ليذهب المراقبون في اللجان ليجدوها من دون طلاب، اما موضوع الدرجة فمن لم يمتحن في الفترة الاولى ترحل درجته الى الفترة الثانية عن الفترتين، فلم يضع حق الطالب. ومسألة طابور الصباح هي جزء من الالتزام، ومن لديه عذر مقبول يتم التعامل معه بشكل آخر، فقد تلمسنا غيابا واعذارا غير مقبولة، ونعول كثيرا على اولياء الامور في ذلك.

• كلمة اخيرة؟

-انا مؤمن بدور الأسرة كمكمل لشراكة مجتمعية لدور المدرسة، ووزارة التربية تقوم بدور كبير بحاجة لدعم المجتمع، لنحقق للمجتمع مخرجات تعليمية تقود الى المستقبل.

-
- 1 - باسم عبد الرحمن ، الحجرف: التعليم في خطر... هو مستقبل الكويت ولا يجب أن يخضع للأهواء ، تحقيق صحفي ، 16- نوفمبر- 2013 : <http://www.alraimedia.com/Articles.aspx?id=466153>
 - 2 - باسم عبد الرحمن ، الحجرف: التعليم في خطر... هو مستقبل الكويت ولا يجب أن يخضع للأهواء ، تحقيق صحفي ، 16- نوفمبر- 2013 : <http://www.alraimedia.com/Articles.aspx?id=466153>
 - 3 - باسم عبد الرحمن ، الحجرف: التعليم في خطر... هو مستقبل الكويت ولا يجب أن يخضع للأهواء ، تحقيق صحفي ، 16- نوفمبر- 2013 : <http://www.alraimedia.com/Articles.aspx?id=466153>